بريطانيا وقوات الليفي في العراق 1920-1932

م.د. عمار يوسف عبد الله
جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية

تاريخ تسليم البحث : 2007/8/23 ؛ تاريخ قبول النشر : 2007/10/10

ملخص البحث :

لعبت قوات الليفي دوراً مهما في خدمة سلطات الانتداب البريطاني على العراق 1920-1932 ، ولتسليط الضوء على هذا الموضوع فقد تم تقسيم البحث الى خمسة محاور تناول الأول دور سلطات الانتداب في تشكيل قوات الليفي ، في حين تناول المحور الثاني مساهمة قوات الليفي في الخدمات العسكرية البريطانية ، وتطرق المحور الثالث الى موقف سلطات الانتداب من مسألة دمج الليفي في القوات المسلحة العراقية ، أما المحور الرابع فقد عالج موقف سلطات الانتداب من حادثتي الموصل وكركوك ، وتناول المحور الخامس تسريح قوات الليفي .

Britain and the Levy Troops in Iraq: 1920-1932

Dr. Amar Yousif Abdulalah
University of Mosul/ College of Basic Education

Abstract:

Levy troops played an important role in serving the authorities of the British Mandatory of Iraq 1920-1932. In order to shed light on this subject, the research is divided into five axes. The first axis tackled the role of the authorities of the Mandatory in establishing the Levy troops. The second axis handled the contribution of Levy troops in the British military services. As for the third axis, it tackled the attitude of the Mandatory authorities towards merging the Levy troops with the Iraqi armed forces. The fourth axis dealt with the attitude of the Mandatory authorities to the two events of Mosul and Kirkuk. The fifth axis handled the demobilization of Levy troops.

أولاً. دور سلطات الانتداب البريطاني في تشكيل قوات الليفي :

يعد الليفي[*] قوة عسكرية شكلتها القوات البريطانية لتكون رديفاً وعوناً لسلطات الانتداب العاملة في العراق[1] . وهي في نظر المسؤولين البريطانيين وسيلة مؤقتة لتخفيف العبء عن كاهل دافع الضريبة البريطاني بإحلالها محل القوات العسكرية البريطانية وتسليمها المهام المناطة بها[2] ، ولتقليص النفقات العسكرية البريطانية في العراق[3] . وقد عرفت هذه القوات لدى أهل العراق عامة باسم "قوات لبي المرتزقة" وكذلك سميت في العراق بـ الليفي الاثوري (الليوي) وكانت واجباتها حماية المعسكرات والمطارات العسكرية البريطانية في العراق[4] .

وفي الوقت نفسه بذلت سلطات الانتداب أقصى سبل الإقناع لتشجيع الأثوريين[5] للانخراط فيها لتكون قوة لا يشك في أمرها . وهو ما اعترف به ضابط بريطاني[6] اشترك في قيادة قوات الليفي لمدة ثلاث عشرة سنة متواصلة[7] .

كما قدمت سلطات الانتداب لقوات الليفي الذين ربطوا مصيرهم معها أملا في الحصول على الاستقلال الذاتي[8] ، مكافآت واقتطعت لهم أراضي واسعة للسكن في منطقة الدورة جنوب بغداد[9] .

وعندما بدأ تجنيد هذه القوات لأول مرة في نيسان 1920 ، كان يتم انتخاب الضباط لسببين الأول لكونهم قادة قبليين والثاني لكفاءتهم . وقد استمر العمل على وفق هذا النظام حتى 1928 عندما أصبحت الترقية الى رتبة الضباط تتم عن طريق الكفاءة وحدها . فكان يتم انتخاب الضباط وإعطاءهم دروساً ، وفي حال فشلهم في اجتياز هذه الدروس يتم تحويلهم الى مراتب . وبذلك حصلت سلطات الانتداب البريطاني على عدد كبير من الضباط الأثوريين من قبائل تياري العليا والسفلى وتخوما وباز[10] .

كما حدد المسؤولون البريطانيون صفات معينة لاختيار قوات الليفي منها أن يكون من مقاتلي الجبال ، وإصابة الهدف بشكل جيد ، ويتحلى بالروح القتالية وسرعة الحركة والنظافة الشخصية والأخلاق[11] . وكان التجنيد لمدة سنتين ، ومن الممكن إنهاء المدة بإشعار شهري[12] .

وقد حددت مسؤوليات قوات الليفي عام 1921 في المنطقة المحصورة ما بين الموصل وبعقوبة والناصرية والقرنة[13] .

وفي الوقت نفسه باشرت سلطات الانتداب بزيادة عدد هذه القوات التي كانت تحت قيادة ضباط بريطانيين – وهم أرخص كلفة بكثير من استقدام قوات بريطانية أو هندية–[14] . وهنا اختلفت المصادر في تحديد عدد هذه القوات ، ففي الوقت الذي أشار فيه أحد الباحثين الى أن عدد منتسبي هذه القوة بلغ 2000 مجند عام 1920[15] . أشار باحث آخر الى أن العدد بلغ 4800 مجند في نيسان 1920[16] . كما اختلفت المصادر في تحديد عدد هذه القوات في

عام 1921 ، فقد أشارت إحدى وثائق البلاط الملكي الى أن عدد هذه القوات بلغ 4500 مجند[17]. في حين أشارت إحدى وثائق الخارجية البريطانية الى أن عدد المجندين من الليفي بلغ 1500 مجند[18] . ويشير باحث آخر الى أن تعداد هذه القوة بلغ 7500 مجند عام 1921 منضمين بشكل كتائب خيالة وأفواج مشاة وبطرية مدفعية[19] . في حين أشار باحث آخر الى أن عدد المجندين في قوات الليفي بلغ 5000 مجند[20] . وفي عام 1922 بلغ عدد هذه القوات 2700 مجند[21] . في حين أشار باحث آخر الى أن عدد هذه القوات بلغ 6200 مجند في العام نفسه[22] . وقد عينت سلطة الانتداب داود أغا الأثوري قائداً لقوات الليفي[23] أما قوة الموصل فقد بلغت 2000 مجند[24] . كان على رأسهم الكابتن (النقيب) كاون Cawn وكان مقرها في الموصل في (بيت حميدة) قرب جامع النبي شيت[25] .

إن التوسع في تشكيلات هذه القوة قد تزامن مع انسحاب القوات البريطانية من العراق وتقليص تواجدها فأصبحت تتألف من أربع سرايا من الخيالة ، وبطرية غير آلية من المشاة وبطرية مدفعية وثلاث حظائر رشاشات[26] . ومن ناحية المخصصات المالية ، كان راتب الجندي 50 روبية[*] شهريا[27] . في حين يتلقى الضباط راتباً شهرياً مقداره 150 روبية[28] .

وفي نهاية عام 1929 كانت تشكيلات قوات الليفي تتكون من : مقر القيادة والأورطة[*] الأشورية الأولى والأورطة الأشورية الثانية وليفي سرية المدفعية[29] .

إن السبب الأساسي الذي دفع الأثوريين إلى الانخراط في تشكيلات قوات الليفي حسب رأي أحد الباحثين الأثوريين هي الأزمة الاقتصادية والمجاعة التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى وما أعقبها والتي أجبرت الكثير من الأثوريين على القبول بالتجنيد وقد صب ذلك في المصلحة البريطانية[30] .

ثانياً. مساهمة قوات الليفي في الخدمات العسكرية البريطانية :

كان الهدف من تشكيل قوات الليفي هو تعزيز فرض السيطرة البريطانية على العراق بقوات اضافية ومعاقبة كل العناصر المناوئة لها وبعد ذلك فهي جهاز قمعي ضد الفئات المتذمرة والرافضة لإقامة أي نوع من أنواع العلاقات مع سلطات الانتداب البريطاني[31] . كما استعانت بالبعض من المجندين الأثوريين في أعمال التجسس ونحوها[32] .

برز الدور التخريبي لهؤلاء المجندين بشكل واضح خلال الأحداث والثورات الوطنية ، فقد جند المسؤولون البريطانيون زهاء 200 من شبان الأثوريين واستعانوا بهم في قمع الثورة التحريرية لعام 1920[33] واشتبكت قوات الاحتلال البريطاني ، بما فيها القوات النظامية وقوات الليفي في معارك متعددة مع الثوار العراقيين في المناطق المحيطة بالموصل ومنها تلعفر وعقرة والعمادية[34] وقد تركزت قوات الليفي المشاركة في إخماد هذه الحركات في الموصل في

موقع يطلق عليه أبو سيف(*) حيث كان عددهم 500 مجند منهم 200 من المشاة و300 من الخيالة من أصل 1800 مجند جيء بهم من منطقة بعقوبة[35] .

سوغ الأثوريون اشتراكهم الى جانب القوات البريطانية في إخماد ثورة العشرين والحركات المصاحبة لها بتعرض معسكرهم في بعقوبة الى هجمات من السكان المحليين ومن أكراد مندان . فكان موقف الأثوريين – حسب رأي أحد الباحثين الاثوريين – حرجاً لأنهم كانوا غير قادرين على إغضاب القوات البريطانية من جهة وأكثر من ذلك غير مستعدين لإلحاق الأذى وإثارة الخلافات مع جيرانهم[36] .

ومن جهتها سعت سلطات الانتداب البريطانية بكل السبل الى تسويغ مشاركة قوات الليفي في حملاتها القمعية فقد أشار أحد الضباط البريطانيين(**) الى أن "استخدام الأثوريين لقمع الانتفاضات الشعبية كان في مصلحة الدولة العراقية كليا"[37] . ولا يعرف أية مصلحة يقصدها هذا الضابط البريطاني من استخدام هؤلاء المجندين والى هذا المعنى كذلك أشار ويلسون Wilson (الحاكم السياسي العام) بقوله : "عندما ذرّ قرن الاضطرابات لم يفر أي من المجندين من ولايتي البصرة وبغداد إذ كانوا بإمرة ضباط بريطانيين . وفي ولاية الموصل لم تكن أقدامنا راسخة أبداً كان الوضع يختلف عن هذا الوضع تماماً ذلك أن انتهاج المجندين الليفي في كل من العمادية وتلعفر كان كيداً ، لكن انتهاجهم في رواندوز وكوي وأربيل كان حسناً"[38] .

وقد أشادت إحدى وثائق الخارجية البريطانية بالخدمات التي قدمها هؤلاء المجندون ووصفتهم "بالرجال الشجعان المقاتلين" . وأشارت الى نجاح هذه التجربة نجاحاً جيداً[39] . مع هذا فإن الشراسة في تصرفاتهم ومنظرهم الجذاب الأنيق ، حيث كانوا يرتدون القبعات المزينة بالريش الأحمر والأبيض ويظهرون بمظهر المختال الامر الذي سبب إزعاجاً شديداً للعراقيين[40] .

وبعد إخماد ثورة العشرين استمرت سلطات الانتداب في الاستعانة بقوات الليفي لمقاتلة العشائر الكردية التي لم تخضع لسلطة الانتداب[41] . وتركزت واجباتهم بشكل أساسي بأعمال الطوارئ العسكرية التي تستدعي الحركة المباشرة والسريعة ، فبعد مقتل الكابتن (النقيب) بيل Bill والكابتن سكوت scot في منطقة عقرة جرت اضطرابات في المنطقة المذكورة وقد اعتمدت سلطات الانتداب على قوت الليفي للسيطرة عليها[42] . كما أوعزت الى 50 مجنداً من قوات الليفي التي تقوم بحماية السليمانية لدعم سلطة الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود الحفيد الذي عينته القوات البريطانية بعد دخولها السليمانية في مايس 1923[43].

وبغية تأمين حماية مخافر الشرطة في منطقة بالا وديانا الكردية أصبح التعاون مع قوات الليفي ضرورياً[44] . كما احتلت حامية من الليفي قضاء الزيبار في 15 حزيران 1923[45] .

ومن جهة أخرى أسهمت قوات الليفي الى جانب القوات البريطانية في محاربة القوات التركية غير النظامية التي كانت تغير على شمال العراق[46] . فطردت هذه القوات من راوندوز في ربيع 1923[47] . وهو ما يشير الى ان سلطات الانتداب البريطاني قد اتخذت من قوات الليفي بمثابة قوة فدائية في الحركات التي وقعت في شمال العراق وقد أبدى الليفي خدمات ممتازة[48] .

وفي مناطق جنوبي العرق صدرت الأوامر الى قوات الليفي بإرسال سرية من الليفي الى الديوانية في 28 كانون الثاني 1923 للمساهمة في إخضاع عشيرة الأحمد بعد مقتل الميجر (الرائد) جفري Geffrey على يد ابناء تلك العشيرة[49] .

وكان من أهم الأعمال التي قامت بها قوات الليفي بين عامي 1926 و1927 ضبط الحدود العراقية وإخضاع العشائر الكردية المناهضة لسلطات الانتداب البريطاني فكان الفوج الثاني مرابطاً في السليمانية ، اما الفوج الثالث فقام بمناوشات مستمرة مع اتباع الشيخ محمود الحفيد عند مناطق الحدود العراقية – الإيرانية . كما قامت بعض سرايا الليفي في الجهات الشمالية باستطلاعات عدة لا سيما في منطقة بارزان فساعدوا المساحين الهنود على اجراء مسح عام لهذه المنطقة ، إذ لم يكن يعرف عنها شئً يذكر قبل ذلك[50] . ويشار الى ان جميع العمليات العسكرية من قبل قوات الليفي كانت تتم تحت إمرة ضباط بريطانيين من عام 1920 حتى عام 1927[51] .

وفي عام 1929 استخدمت قوات الليفي في المعسكرات التي أقيمت في برظان وديانا والسليمانية وعلى حدود العراق الشمالية والشمالية الشرقية ، وقد قام قسم منهم بواجبات الحراسة في بغداد ولاسيما في معسكر الهنيدي (معسكر الرشيد)[52] .

وفي هذا الصدد أشارت إحدى وثائق الخارجية البريطانية الى أن سلطات الانتداب البريطانية استخدمت قوات الليفي لحماية الحاميات البريطانية شمال العراق وبصورة عامة في أغراض الشرطة ولقد تحولت الى قوة كفوءة . واعتبرت هذه القوات ضرورية لتجنب إرسال قوات بريطانية الى العراق خلال مدة الانتداب[53] .

إن هذه الخدمات العسكرية التي قدمتها قوات الليفي لسلطة الانتداب قد أنشأت حالة من الكراهية والعداء من قبل ابناء الشعب العراقي لهذه القوات التي ارتبط اسمها بسلطات الانتداب البريطانية[54] .

ثالثاً. موقف سلطات الانتداب من مسألة دمج قوات الليفي في القوات المسلحة العراقية :

احتفظت سلطات الانتداب البريطانية بسيطرتها على قوات الليفي على أساس أنها (قوات بريطانية) أدت ما عليها من واجبات خلال المرحلة السابقة ولابد من الاستفادة منها في المرحلة الجديدة بما يتناسب مع الأوضاع الإدارية المستجدة في العراق ومخططات السياسة البريطانية[55] .

لقد اختلف الجانبان العراقي والبريطاني حول مسألة دمج الليفي بالقوات العسكرية العراقية بعد تشكيل وزارة الدفاع وتأسيس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني 1921 ، اذ طلب المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس Percy Cox من جعفر العسكري وزير الدفاع العراقي أن يتولى قيادة هذه الفصائل على أن لا يتدخل في تشكيلاتها ولا يحق له تفتيشها أو الإشراف على تدريبها ، بل الاطلاع فقط على ميزانية الليفي[56] . إلا ان جعفر العسكري احتج على هذا الشرط قائلاً : "تسلموني بيتا وتسدون في وجهي بابه ونوافذه وتقولون لي ارعه"[57] .

ويبدو أن كوكس كان يريد إحراج موقف الحكومة العراقية نتيجة عدم قدرتها على تحمل نفقات قوات الليفي المالية مما يدفعها الى الموافقة على أن يتولى المسؤولون البريطانيون إدارتها ومن ثم يسخرونها لخدمة أهدافهم الاستعمارية[58] ولتأكيد صحة هذا الرأي فقد اجتمع مجلس الوزراء العراقي في 3 شباط 1921 لبحث موضوع قوات الليفي في ضوء كتاب المندوب السامي بيرسي كوكس المرقم 1334 بتاريخ 22 كانون الثاني 1921 الذي يبحث فيه أهمية قوات الليفي ويطلب من مجلس الوزراء العراقي النظر الى الموضوع بعين الاهتمام ويقترح ربطها بإحدى وزارات الحكومة ، فارتأى معظم الوزراء وخاصة طالب النقيب وزير الداخلية إلحاقها بوزارته على أن تشرف وزارة الدفاع على مسألتي تجهيز هذه القوات والصحة وما يتعلق بالتهيؤ العسكري والأمور الحربية . ولكن ساسون حسقيل وزير المالية اعترض على إلحاقها بوزارة الداخلية لأسباب مالية بسبب تعدد الدوائر العسكرية ، ويبدو أنه كان يحبذ إلحاقها بوزارة الدفاع[59] .

كما أن الخلاف بين جون فلبي John Philipy (مستشار وزارة الداخلية) وسلاتر Slater (مستشار وزارة المالية) ، أدى الى إصرار وزيري الداخلية والمالية على موقفهما مما أدى الى تأزم الموقف وعدم اتفاق مجلس الوزراء على قرار موحد[60] . وحسما للخلاف ارتأى عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء إيداع الأمر للمندوب السامي ليحدد بنفسه الوزارة التي ستلحق بها قوات الليفي[61] .

ومن الواضح أن الدافع الكامن وراء اقتراح المندوب السامي كان اقتصادياً لأنه أراد إلقاء الصرف على هذه القوات على عاتق العراق[62] .

لم يلحق المندوب السامي كوكس قوات الليفي بأية وزارة عراقية ، وهو ما كان يخطط له ، وقرر في 19 أيار 1921 وضعها تحت إدارته مباشرة[63] وبذلك أصبحت هذه الفصائل بريطانية من حيث القيادة والواجبات والنفقات[64] وعلى هذا الأساس رفض المندوب السامي البريطاني كل المقترحات التي تقدمت بها وزارة الدفاع أواخر عام 1921 والمتعلقة بتسريح المتطوعين من قوات الليفي لإلحاقهم في صفوف القوات العسكرية العراقية ، كما رفض تخفيض رواتبهم وزيادة رواتب الجنود العراقيين[65] .

كانت حجة المندوب السامي في عدم التجاوب مع هذه المقترحات ، أن وضعية العراق الدولية لم تتقرر بعد بصورة نهائية[66] . لذلك بقيت قوات الليفي مرتبطة بسلطات الانتداب البريطانية والمعتقد أن السبب في صرف النظر عن هذا الاقتراح هو رغبة سلطات الانتداب في الاحتفاظ بقوات محلية تحت سيطرة ضباط بريطانيين[67] . واكدت هذا المعنى المس بيل في رسالة لها كشفت حقيقة النيات البريطانية بشأن قوات الليفي اذ قالت : "إن الأمر لا يستدعي مثل هذه الضجة لأننا نريدها أي قوات الليفي أن تستلم زمام الأمور في الفرات الأوسط حينما نسحب الجيوش البريطانية من هناك"[68] .

بقيت قوات الليفي تحت إشراف سلطات الانتداب البريطانية خلال عهد الملك فيصل الأول (1921–1933) واستخدمت تحت ذريعة أنها "قوة تأديبية" ، في حين استخدمت القسوة ضد العشائر وإجبار ابنائها على دفع الضرائب بالقوة[69] .

رابعاً. موقف سلطات الانتداب من حادثتي الموصل وكركوك 1924/1923 :

كان إصرار سلطات الانتداب على إسكان قوات الليفي في الموصل بأعداد متزايدة ومنحهم بعض الامتيازات قد سببت في مقتهم واشتداد العداء لهم[70] .

إن السلوك الفض لقوات الليفي أدى الى وقوع مشادة بين لفيف منهم وبعض الموصليين في سوق العتمة في 15 أب 1923 أدت الى جرح العشرات[71] . ولم تحرك سلطات الانتداب ساكناً إزاء ما قامت به قوات الليفي في الموصل بل وقفت الى جانبهم ، فعندما اضطرت الحكومة العراقية أن تتصل بدار الاعتماد البريطاني لتبحث الوضع في لواء الموصل في ضوء الاحتجاجات الواردة إليها ، ارتأى المندوب السامي البريطاني هنري دوبس Henry Dobbs أن تبرق وزارة الداخلية العراقية الى متصرفية الموصل برقية في 12 أيلول 1923 تشير فيها الى أن الليفي الموجودين في راوندوز سوف لا يرجعون الى الموصل ، فلم يبق في الموصل الا مركز القيادة وبعض الوحدات ، على ان يتم ارسال بقية الليفي الموجودين في الموصل الى كركوك[72] .

كما حاول بعض الضباط البريطانيين تحميل أبناء الموصل مسؤولية هذا الحادث للتغطية على اعتداءات قوات الليفي ، فقد أشار الجنرال جلبرت براون Gilbert Browne قائد قوات الليفي الى هذه الحادثة بقوله : "وكانت الكراهية الطبيعية النابعة عن الاختلاف الديني ما تزال مستمرة بشكل كثيف ولم تكن تتطلب إلا أدنى بادرة لخلق الاضطرابات وبدأت هذه في الموصل عام 1923 في سوق اللحم وذهب ضحيتها طفلان أثوريان حيث استاء الأثوريون من تقاعس السلطات البريطانية من إلقاء القبض على المتهمين ونددوا بالحكومة العراقية لعدم قيامها بفرض العدالة في قضيتهم مع المسلمين ، فكان تصرف المجندين الأثوريين جديراً بالثناء"[73] والى هذا المعنى أشار براون في موضع آخر الى أن "قوات الليفي قليلو المشاكل"[74] .

مع هذا استمرت التصرفات العدوانية لقوات الليفي ، ففي 4 أيار 1924 هاجمت قوات الليفي جماعة من أهل كركوك كانوا عزلاً من السلاح فقتلوا 56 رجلاً وجرحوا 44 . وقد قامت السلطات البريطانية بترحيل أفراد الحامية الى جمجمال خوفاً من محاولة أبناء كركوك الأخذ بثأرهم ، وتوسطت لدى حكومة العراق لتخصيص مبلغ قدره (30.000) روبية لإسعاف المنكوبين . ووصل المندوب السامي دوبس الى كركوك لتهدئة عشائرها ومنع توسع الاضطرابات[75] كما أصدر المندوب السامي بياناً الى الأهالي دعاهم الى الالتزام بالهدوء واعداً إياهم بإجراء محاكمة للمتهمين ودفع تعويضات لأهالي الضحايا وتعويض المصابين . إلا أن المندوب السامي بدلاً من أن ينفذ وعده بمحاكمة المتهمين بهذه القضية ، أقال متصرف لواء كركوك[*] وعين رئيس البلدية[**] بدلاً عنه ، وقام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الأهالي ، وأرسل فوجاً من الجنود البريطانيين إلى كركوك للحيلولة دون قيام أي من الأهالي بأعمال انتقامية .

وتحت الضغط الشعبي الغاضب والمتواصل والمطالب بمحاكمة المتهمين من قوات الليفي ، اضطر المندوب السامي الى تشكيل محكمة برئاسة البريطاني بريجادر Prigader وعضوية الحاكمين عمر نظمي وعبد الكريم الكركوكلي فضلا عن ضابط بريطاني[***] والمار شمعون رئيس الطائفة الأثورية[76] .

أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن المؤبد بحق ثمانية من قوات الليفي وعلى تاسع منهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبرر التقرير البريطاني المرفوع الى عصبة الأمم هذه الأحكام "بصعوبة تحديد المجرمين نظراً لمشكلة الشهود" واعترف التقرير بأن الثمانية المحكومين بالسجن المؤبد "قد ثبت عليهم إطلاق النار من بنادقهم" إلا أنه كما يشير التقرير "كان من الصعب تحديد هل أنهم قتلوا أحداً أم لا ، لذا جعل الحكم مؤبداً"[77] .

لقد كانت أغلب المحاكمات التي أجرتها المحكمة البريطانية صورية لبعض المتهمين حتى ان سي جي أدموندس C.J.Edmonds[****] قال عن تلك المحاكمات ما يأتي : "إن

الحكومة العراقية والرأي العام العراقي ظلوا يعتقدون بأن السلطات البريطانية تحمي المجرمين"[78] .

ورغم صورية غالبية الأحكام ، فقد واصل المندوب السامي (دوبس) الضغط على الحكومة العراقية لتصدر عفواً عن المحكومين في هذه الحادثة . فلم يمر سوى عامين على حادثة كركوك حتى اقترحت سلطات الانتداب البريطاني على مجلس الوزراء العراقي في 27 حزيران 1926 بالعفو عن المحكومين المذكورين معللين ذلك كونهم أي قوات الليفي غرباء هاجروا الى العراق تخلصاً من المصائب التي لاقوها في تركيا وإيران ولمرور مدة غير يسيرة على الحادث ، بحيث زال كل أثر له في النفوس . ولم يسع الحكومة العراقية رفض هذا الاقتراح ، فصدرت إرادة ملكية في 29 حزيران 1926 بالعفو عن المتهمين مشروطا بإرسالهم الى إحدى قرى العمادية على أن لا يغادروها إلا باذن من وزارة الداخلية[79] .

وعلى الرغم من الأساليب الوحشية والقسوة التي مارستها قوات الليفي في حادثتي الموصل وكركوك ، فإن سلطات الانتداب البريطاني شعرت بالابتهاج إذ أثبتت مقدرة قوات الليفي في بث الخوف والقلق في نفوس العراقيين وإمكانية استغلالهم كلما دعت الحاجة لذلك[80] .

تركت حادثتا الموصل وكركوك سخطاً لدى طبقات المجتمع العراقي ومنهم زعماء العشائر فقد أشار عجيل الياور شيخ مشايخ شمر في كلمة أمام المجلس التأسيسي الى ذلك بقوله : "لولا علاقتنا مع الانكليز لكان يمكن لآية عشيرة من العراقيين أن تنكل بهم فتأخذ حقها ... فنحن نأمل من الحكومة البريطانية أن تصد عنا الغارات الخارجية وتترك لنا مسؤولية الأمن الداخلي إذا كانت تعتمد علينا"[81] .

خامساً. تسريح قوات الليفي :

بعد استقلال العراق عام 1932 ، لم تكن الحكومة العراقية راغبة في تشغيل الليفي فتم تسريح هذه القوات[82] . في حين اشارت المصادر البريطانية بأن الضباط والجنود الأثوريين في قوات الليفي ، قد أبدوا رغبتهم مراراً في تسريحهم من الخدمة ، فباعتراف جريدة التايمس اللندنية اراد عدد كبير من قوات الليفي التخلي عن الخدمة في أواسط عام 1932[83] .

وبالفعل قدم الكثير منهم استقالتهم من العمل بالقواعد العسكرية البريطانية في العراق بحجة أن بريطانيا أهملت مطالبهم بإنشاء وطن لهم – حسب زعمهم – فاتخذت السلطات البريطانية إجراء ، نقلت فيه فوج (نورثمبتون شاير) البريطاني جواً من مصر ليقوم بالواجبات التي كانت تقوم بها قوات الليفي في معسكر الهنيدي والموصل وديالى والسليمانية[84] . كما انتقل

مقر قوات الليفي من شمال العراق الى معسكر الهنيدي وتحولت تلك القوات الى مجرد حرّاس معسكرات للقوة الجوية البريطانية[85] .

الخاتمة:

شكلت قوات الليفي جزءاً من القوات العسكرية البريطانية في العراق وقد حظيت هذه القوات باهتمام سلطا الانتداب البريطانية التي أرادت كسب ولاء هذه القوات لها . ولتطبيق هذه السياسة فقد تبنت سلطات الانتداب إنشاء هذه القوات وبناء المقرات لها لتكون عونا لها في العراق . وبالفعل قدمت هذه القوات خدمات عسكرية لسلطة الانتداب البريطاني وخاصة الحركات العسكرية التي قامت بها سلطة الانتداب لإخماد الحركات التي قامت في العراق ومنها ثورة تلعفر والثورات الكردية في شمال العراق وثورة العشرين فكان لقوات الليفي دور في إخماد هذه الثورات .

وإزاء هذه الخدمات التي قدمتها قوات الليفي فإن سلطات الانتداب لم تكن راغبة في دمج هذه القوات بالمؤسسة العسكرية العراقية ، وإنما أرادت إبقاء هذه القوات تحت سيطرتها لتكون أداة بيدها لإخماد أية حركة . وعملت على التغطية والتغاضي عن الاعمال والمجازر التي قامت بها هذه القوات وخاصة حادثتي الموصل وكركوك ومطالبتها بإطلاق سراح المتهمين . لكن عقب نهاية عهد الانتداب البريطاني وتحقيق العراق استقلاله عام 1932 تم تسريح هذه القوات ومن تبقى منها دخل في حماية معسكرات القوة الجوية البريطانية في العراق .

هوامش البحث :

(*) كلمة إنكليزية تعني (القوات المجندة) .

(1) رياض رشيد الحيدري : الأثوريون في العراق 1918–1936 ، ط1 ، (القاهرة 1977)، ص129 .

(2) شكري محمود نديم : أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية (1908–1918) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد 1985) ، ص271 .

(3) كمال مظهر أحمد : دور الشعب الكردي في ثورة العشرين ، (بغداد 1987) ، ص37 .

(4) استخدمت هذه القوة وفقاً لمقررات مؤتمر القاهرة عام 1921 في حماية المنشآت والقواعد العسكرية البريطانية ومنها الحبانية والشعبية الى أن تم تسليم هاتين القاعدتين الى الحكومة العراقية سنة 1955 . أنظر دار الكتب والوثائق : البلاط الملكي ، ملفة حرس المطارات ، ف/16 لسنة 1932–1937 و111؛ سندرسن باشا : مذكرات سندرسن باشا ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بيروت 1982) ، ص62 ؛ الحيدري : المصدر السابق ، ص131 .

(5) كان لزعماء الأثوريين لاسيما (سورما خانم) عمة البطريرك ايشا الذي لقب باسم (المار شمعون) أي (سيمون المقدس) الدور الكبير في تأسيس هذه القوات العسكرية ، فكانت العائلة البطريركية تتقاضى وفق الاتفاق مع القيادة البريطانية حصة نقدية من راتب كل ضابط وجندي أثوري . أنظر ق.ب. ما تفييف بارمتي : الأثوريون والمسألة الأثورية في العصر الحديث ، (دمشق 1989) ، ص116؛ البرت.م. منتشاشفيلي : العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي، (جامعة بغداد 1978) ، ص360 ، 346 .

(6) لم يشر المصدر الى أسمه .

(7) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي : دور الملك فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–1933 ، (بغداد 1991) ، ص ص237–238 .

(8) محمد حمدي الجعفري : بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914–1958 ، (بغداد 2000) ، ص50.

(9) F. O 406/75/223, From Archibald Clark Keer to Foreign Office, 9-4-1937.

(10) I bid.

(11) I bid.

(12) I bid.

(13) تاريخ القوات العراقية المسلحة : تأسيس الجيش العراقي ، ج1 ، (بغداد 1986) ، ص185 .

(14) حنا بطاطو : العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ج1 ، (طهران 2005) ، ص117 .

(15) Beter sluglte : Britain in Iraq 1914-1932, (London 1932) , p. 214.

(16) الحيدري : المصدر السابق ، ص75 .

(17) د.ك.و : البلاط الملكي ، الملفه 3/1/1 ، و33 ، الجيش العراقي ، ص63 ؛ علي ناصر حسين : الإدارة البريطانية في العراق 1914–1921 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد 1991) ، ص284 .

(18) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(19) نديم : المصدر السابق ، ص271 .

(20) عطية دخيل عباس الطائي : الحلة من سنة 1914–1921 دراسة في الأحوال السياسية والإدارية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (أبن رشد) ، (جامعة بغداد 1995) ، ص99 .

(21) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(22) شكري محمود نديم : "التشكيلات العسكرية في الموصل" ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج4 ، (جامعة الموصل 1992) ، ص262 .

(23) صفاء عبد الوهاب المبارك : انقلاب سنة 1936 ممهداته وأحداثه ونتائجه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، (جامعة بغداد 1973) ، ص ص31–32 .

(24) نديم : التشكيلات العسكرية ... ، ص226 ؛ ذنون يونس حسين الطائي : الأوضاع الإدارية في الموصل 1921–1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب (جامعة الموصل 1998) ، ص58 .

(25) عبد المنعم الغلامي : "التشكيلات الحكومية في الموصل في زمن الاحتلال البريطاني" ، مجلة المعرفة ، (بغداد) ، العدد 36 ، 1 تموز 1962 ، ص28 .

(26) Special Report by his Majstys Government in the united Kingdom of the great Britain and Northen Irland to the Council of the Iraq during the period 1920-1931, (London 1931), p. 47.

(*) عملة هندية تعادل في حينها 75 فلساً .

(27) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(28) ذنون الطائي : المصدر السابق ، ص58 .

(*) تشكيل عسكري .

(29) العراق : العدد 278 ، 10 تشرين الأول 1930 .

(30) ايشو مالك خليل جوارو : الأشوريون في التاريخ ، (بيروت 1962) ، ص190 .

(31) حسين : المصدر السابق ، ص125 ؛ عطية الطائي : المصدر السابق ، ص99 .

(32) عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج3 ، (بغداد 1989) ، ص316 .

(33) العالم العربي : العدد 2241 ، 4 تموز 1931 .

(34) نديم : التشكيلات العسكرية ...، ص226 .

(*) لم يشر المصدر الى مكان هذا الموقع في لواء الموصل . ولعل المقصود به منطقة البوسيف اقصى جنوب غرب الموصل .

(35) قحطان أحمد عبوش التلعفري : ثورة تلعفر 1920 والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة ، (بغداد 1969) ، ص181 .

(36) جوارو : المصدر السابق ، ص190 .

(**) لم يشر المصدر الى أسمه .

(37) منتشاشفيلي : المصدر السابق ، ص362 .

(38) ارنولد ويلسون : بلاد ما بين النهرين بين ولائين ، ج2، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد 1969) ، ص158 .

(39) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(40) الحيدري : المصدر السابق ، ص134 ؛ ذنون الطائي ، المصدر السابق ، ص57 .

(41) العالم العربي : العدد 2241 ، 4 تموز 1931 .

(42) المس بيل : فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد 1971) ، ص330 ؛ بيرسي كوكس وهنري دوبس : صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914 الى سنة 1926 تكوين الحكم الوطني في العراق ، ترجمة جعفر خياط ، (الموصل د ت) ، ص84 .

(43) وليد حمدي : الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، (لندن 1991) ، ص ص171–172 .

(44) د.ك.و : وزارة الدفاع البريطانية ، الملف 53 و79 ، ص210 .

(45) المصدر نفسه : و83 ص204 . والتفاصيل عن حركات الليفي الأثوري في المناطق الكردية عام 1921–1927 أنظر : د.ك.و : وزارة الدفاع البريطانية ، الملف 56 و2 ص15 ؛

F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(46) العالم العربي : العدد 2241 ، 4 تموز 1931 ؛ الحسني ، المصدر السابق ، ج3، ص ص315–316.

(47) مارك سيفرن : "الكابتن بلاك – حادث وقع في كردستان" ، المجلة العسكرية ، العدد 54 ، 1937 ، ص320 .

(48) عبد الرزاق الحسني : العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ج1 ، (صيدا 1935) ، ص288 .

(49) د.ك.و : وزارة الدفاع البريطانية ، الملف 55 ، و17 ص33 ، و43 ص64 .

(50) العالم العربي : العدد 2241 ، 4 تموز 1931 ؛

Bayard Dodge: "The Settiement of the Assrians of the Khabbur", Jornal of the Royal Central Asian Society, No: 27, vol. xxvll, January 1940, p. 305.

(52) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(52) العراق : العدد 278 ، 10 تشرين الأول 1930 .

(54) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(54) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، (بغداد 1988) ، ص32 .

(55) حسين : المصدر السابق ، ص284 .

(56) د.ك.و : البلاط الملكي ، الملفة 3/1/1 ، و233 ص63 .

(57) العراق : العدد 1222 ، 16 أيار 1924 ؛ حسين : المصر السابق ، ص285 .

(58) حسين : الصدر السابق ، ص285 .

(59) تاريخ القوات العراقية : المصدر السابق ، ج1 ، ص185 .

(60) حسين : المصدر السابق ، ص286 .

(61) الحسني : الوزارات ...، ج1 ، ص ص32–33 .

(62) تاريخ القوات العراقية : المصدر السابق ، ج1 ، ص185 .

(63) الحسني : الوزارات ...، ج1 ، ص33 .

(64) حسين : المصر السابق ، ص287 .

(65) د.ك.و : البلاط الملكي ، الملفه 3/1/1 ، و233 ص63 .

(66) حسين : المصر السابق ، ص287 .

(67) تاريخ القوات العراقية : المصر السابق ، ج1 ، ص185 .

(68) المس بيل : العراق في رسائل المس بيل ، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد 1977) ، ص261 .

(69) د.ك.و : البلاط الملكي ، الملفه 1/1/5 ، و7 ص109

ومن الجدير بالذكر أن قوات الليفي بقيت طيلة عهد الانتداب البريطاني تتجاهل الدوائر الحكومية العراقية حيث كانوا يراجعون المستشارين البريطانيين مباشرة . الجعفري : المصدر السابق ، ص50.

(70) منتشاشفيلي ، المصدر السابق ، ص262 .

(71) المصدر نفسه ، ص262 .

(72) الحسني ، الوزارات ...، ج1 ، ص ص184–185 .

(73) جلبرت براون : المجندون في العراق 1915–1932 نقلاً عن يوسف مالك : الخيانة البريطانية للأشوريين ، (دم 1995) ، ص69 .

(75) F. O 406/75/223, 9-4-1937.

(75) الحسني : الوزارات ...، ج1 ، ص85 ؛

British Colonial Office : Report on Iraq Administration April 1923-March 1924, (London 1925), p. 36.

(*) لم يشر المصدر الى أسمه .

(**) لم يشر المصدر الى أسمه .

(***) لم يشر المصدر الى أسمه .

(76) الحسني : الوزارات ...، ج1 ، ص210 .

(78) Report by H.B.Q: op. cit, p. 36;

التكريتي ، المصر السابق ، ص243 .

(****) لم يشر المصدر الى المنصب الذي كان يشغله .

(78) الحسني : الوزارات ...، ج1 ، ص210 .

(79) الحسني : تاريخ العراق ...، ج3 ، ص316 .

(80) الحسني : الوزارات ...، ج1 ، ص211 .

(81) مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924 ، ج1 ، (بغداد 1925) ، ص197 .

(83) Dodge : op. cit, p. 305.

(83) التكريتي : المصدر السابق ، ص237 .

(84) العراق : العدد 3718 ، 23 حزيران 1932 .

(85) د.ك.و : البلاط الملكي ، الملفه 311/1176 ، القضية الأثورية ، و227 ؛ عامر سلطان قادر مصطفى الاسحاقي : العراق وعصبة الأمم 1920–1932 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة الموصل 2000) ، ص69 .

ومن الجدير بالذكر أن سلطات الانتداب البريطاني كانت تمنح كل فرد من قوات الليفي يسرح من الخدمة بندقية وكمية من العتاد، فأصبح بحوزتهم وبمرور الوقت كمية كبيرة من السلاح والعتاد . أنظر: ستيفن همسلي لونكريك : العراق الحديث 1900–1950 ، ج1 ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بغداد 1988) ، ص322 .